دراسة تحليلية لأداء الجزائر في تقرير التنافسية العالمي 2014-2015

أد/ راتول محمد*
جامعة الشلف – الجزائر
أ/ سي علي أسماء**
جامعة الشلف - الجزائر

Abstract :
This study aims to highlight the importance of reading competitiveness indicators and clarify its impact on the productivity of the national economy, and in this context we seek to provide an analysis of the performance of the Algerian economy in Global Competitiveness Report for the year 2014-2015, in the main axes upon which the general index of the report, and the interpretation of decline or progress recorded by tracking the performance of sub-indices for each axis, and its positive or negative impact on the main axis.
Keywords : Competitiveness, the Global Competitiveness Report, the Global Competitiveness Index.

مقدمة:

يعتمد الأداء التنافسي لأي بلد على أداء قطاعاته الاقتصادية المختلفة و تنافسية المؤسسات العاملة في هذه القطاعات، و قدرتها على إنتاج سلع و تقديم خدمات قادرة على المنافسة في الأسواق الدولية و ضمان البقاء و الاستمرار فيها في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، و المرتكزة على تحرير التجارة الدولية من القيود الجمركية و

* أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف مايل : ratoulmed@yahoo.fr
** أستاذة مساعدة قسم أ، طالبة دكتوراه، عضوة بمخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف مايل asmagister@hotmail.fr

القيود الكمية، مما أدى إلى اشتداد المنافسة في الأسواق الدولية، و التي أصبحت اليوم تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للدول النامية.

الجزائر واحدة من الدول النامية التي فتحت الأسواق الدولية أمامها بعد تحريرها من القيود التقليدية، غير أن نوعا جديدا من القيود أصبح يتم العمل به، و يتعلق الأمر بالحواجز التقنية التي تلزم المؤسسات بضرورة احترام معايير الجودة و السلامة البيئية لمواجهة المنافسة الدولية، و هو ما يتطلب العمل على تفعيل آليات تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

إشكالية الدراسة:

تندرج هذه الدراسة كمحاولة لتقييم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري استنادا إلى مؤشرات التنافسية، و محاولة ربط نتائج التقييم بمجريات بيئة الأعمال و الاستثمار و هي بذلك تشكل مرتكزا لتكثيف الجهود قصد تطوير الاقتصاد الوطني و تنمية مؤسساته بهدف تحسين أداء الجزائر في تقارير التنافسية في مقدمتها تقرير التنافسية العالمي. و عليه و بناء على ما سبق تسعى هذه الورقة البحثية إلى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هو وضع الاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي؟

و تندرج ضمن الإشكالية المطروحة **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هو الفرق بين التنافسية و المنافسة؟
- ما هو ترتيب الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية؟
- كيف يمكن جعل الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا؟

فرضيات الدراسة:

و للإجابة على هذه التساؤلات وضعت **الفرضيات** التالية:

- المنافسة هي محرك تنافسية الدول.
- الوضع التنافسي للاقتصاد الجزائري حرج يحتاج إلى وقفة دراسية و وصفة علاجية.
- تحسين مناخ الأعمال و الاستثمار مفتاح دعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

محاور الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم تناول هذا الموضوع عبر ثلاثة محاور:

- **المحور الأول:** مفاهيم و مرتكزات أساسية حول التنافسية.
- **المحور الثاني:** واقع أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي.
- **المحور الثالث:** متطلبات تنمية تنافسية الاقتصاد الجزائري.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد الإطار المفاهيمي النظري للتنافسية.
- محاكاة الواقع العملي لموضوع التنافسية بالإشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري.
- تقييم أداء الجزائر ضمن مؤشرات التنافسية الدولية، و التعرف على جوانب القوة وجوانب الضعف في أداء الاقتصاد الجزائري.
- تقييم أثر الجهود الحكومية على تنافسية الاقتصاد الجزائري.
- تحديد السياسات الواجب تطبيقها لدعم تنافسية الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال:

- تزايد الاهتمام بموضوع التنافسية على مستوى المؤسسات، القطاعات و الدول.
- إشراف هيئات عربية و دولية على متابعة الوضع التنافسي للدول عبر التقارير التي تصدرها.
- تعد التنافسية الركيزة الأساسية التي تدور حولها الإصلاحات الاقتصادية للدول الراغبة للاندماج في الاقتصاد العالمي.

منهج الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المذكورة و الوصول إلى الأهداف المرجوة، استعملنا المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف.

المحور الأول: مفاهيم و مرتكزات أساسية حول التنافسية

تعتبر التنافسية إحدى إفرازات العولمة، حيث تقاربت الأسواق و تلاشت الحدود الجغرافية و السياسية، و انفجرت الثورة التكنولوجية و زادت درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، و اتجه العالم نحو مزيد من التحرير التجاري، و هكذا تمت عولمة الاقتصاد العالمي، مما أدى إلى زيادة درجة التنافسية الدولية، و هذا ما يتطلب ضرورة العمل على مسايرة هذه التغيرات العالمية من خلال تطوير الأداء المالي و التسويقي و التكنولوجي.

أولا: مفهوم التنافسية:

مصطلح التنافسية من المفاهيم الحديثة نسبيا، زاد الاهتمام به من طرف الدول الصناعية خاصة، و رجال الأعمال و الشركات الكبرى مع اتساع ظاهرة العولمة الاقتصادية.

بدأ شيوع مصطلح التنافسية[1] حينما عهد الرئيس الأمريكي (Ronald Wilson Reagan) بتكوين لجنة لبحث تنافسية الصناعات الأمريكية و تدهور قدرتها التنافسية أمام مثيلاتها اليابانية، على إثر تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1981_1987)، خاصة مع اليابان و زيادة مديونيتها الخارجية ليتم بعدها إنشاء مجلس السياسة التنافسية الأمريكية.[2]

و قد زاد الاهتمام بالتنافسية بشكل واسع في تسعينات القرن العشرين إثر انهيار الاتحاد السوفياتي و تشكل ما أطلق عليه النظام الاقتصادي العالمي الجديد تحت مظلة العولمة الاقتصادية، و ما رافقها من ثورة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و زيادة أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد الدولي، و محاولة الدول الحصول على نصيب أكبر منها من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة في الإنتاج.3 كما احتدم النقاش بين المهتمين بتحديد مفهوم التنافسية و قياسها و استخلاص السياسات الكفيلة بتدعيمها، و زاد الاهتمام بموضوع التنافسية كأداة لتحقيق استدامة في النمو الاقتصادي و الرفاه الاجتماعي عقب التطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي خاصة تلك المرتبطة بالأزمة الاقتصادية التي هزت العالم في السنوات الأخيرة، و إزاء هذه الصعوبات تم تقسيم تعاريف التنافسية المعمول بها إلى ثلاث فئات:

1- الفئة الأولى: تعريف التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية للدول:

طبقا لهذه الفئة يتم ربط مفهوم التنافسية بأوضاع الميزان التجاري للدولة، حيث يدل الفائض فيه على قوة تنافسية للدولة و وجود العجز يعني تدهورا في التنافسية، و هو التعريف الذي استخدم لتفسير تدهور تنافسية الولايات المتحدة الأمريكية في ثمانينات القرن العشرين مقارنة باليابان.[4]

2- الفئة الثانية: تعريف التنافسية المستندة إلى أوضاع التجارة الخارجية و مستويات المعيشة:

يشير مفهوم التنافسية وفقا لهذه الفئة إلى تحقيق الدولة لتوازن في ميزانها التجاري إضافة إلى قدرتها على تحسين مستويات المعيشة لأفرادها. و قد جاءت العديد من التعاريف متوافقة مع هذه الفئة، نذكر منها ما يلي:

أ- تعريف التنافسية من قبل المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:

عرف هذا المجلس التنافسية بأنها "قدرة الدولة على إنتاج السلع و الخدمات التي تقابل الأذواق في الأسواق العالمية، و في الوقت نفسه تحقيق مستوى معيشة متزايد على المدى الطويل".[5]

ب-تعريف التنافسية طبقا لمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية:

عرفت هذه المنظمة التنافسية بأنها "الدرجة التي تستطيع بها دولة ما في ظل أسواق حرة و عادلة إنتاج السلع و الخدمات التي تنجح في اختبار الأسواق الدولية، و في الوقت نفسه المحافظة على توسيع الدخول الحقيقية لمواطنيها على المدى الطويل ".[6]

و في هذا الإطار انتقد الاقتصادي الأمريكي **(Paul Robin Krugman)** مفهوم التنافسية المستند لشرط النجاح في الأسواق العالمية، مؤكدا أن تشخيص المشكلة الاقتصادية من منظور الفشل في المنافسة في الأسواق العالمية هو تشخيص خاطئ، و أن القول بأن الازدهار الاقتصادي للدولة يتحدد بشكل كبير عن طريق النجاح في الأسواق العالمية قول ينم عن قصر النظر في مفهوم التنافسية، و في هذا الشأن يرى **(Krugman)** أن العنصر الأهم لحل المشكلة الاقتصادية يكمن في تفعيل العوامل المحلية للدولة خاصة رفع معدلات الإنتاجية، و عليه فإن مفهوم التنافسية ظهر لتغطية صعوبات اقتصادية هي في الأصل محلية المنشأ.

ت. الفئة الثالثة: تعريف التنافسية وفقا لمستويات المعيشة فقط:

يشير مصطلح التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي إلى "قدرة الاقتصاد على توفير مستوى معيشي مرتفع للمواطنين من خلال تعظيم الإنتاجية و دعم قدرات الابتكار".[7]

و يرى تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي لإدارة التنمية في السويد أن التنافسية تشير إلى "قدرة الدولة و المنشأة على توليد ثروة أكبر من منافسيها في الأسواق العالمية".[8] و يشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية الشركات في الدول الصغيرة فرصة للخروج من محدودية السوق المحلي إلى رحاب السوق العالمي.

و تعرف التنافسية على صعيد المنشأة بأنها "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة و فعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، مما يعني نجاحا مستمرا لهذه المنشأة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم و الحماية الحكومية، و يتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل، رأس المال والتكنولوجيا)".[9] و عليه فإن الشركات التي تملك قدرات تنافسية عالية تكون قادرة على رفع مستوى معيشة أفراد دولها، بالنظر إلى أنه و كما أشارت تقارير دولية، فإن مستوى معيشة دولة ما يرتبط بشكل كبير بنجاح الشركات العاملة فيها و قدرتها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

و يرتبط مفهوم التنافسية ارتباطا وثيقا ببيئة الأعمال المواتية التي تمكن الأنشطة الإنتاجية والخدمية من تحقيق مزايا تنافسية ومن ثم تعزيز التنافسية على المستوى القومي، حيث تلعب سياسات الدولة و ممارساتها الاقتصادية بأدواتها المختلفة دورا كبيرا في تعزيز و تدعيم تنافسية الأنشطة الإنتاجية و الخدمية، بما فيها: السياسات المالية و النقدية، سياسات الاستثمار و تهيئة المناخ الاستثماري، سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية، السياسات التصديرية، سياسات تنمية المهارات البشرية، السياسات الإصلاحية للأطر التشريعية و المؤسسية وأساليب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، سياسات تحديث البنية الأساسية المادية، تحديث الجهاز الإداري الحكومي و سياسات نشر و تداول المعلومات.[10]

و في هذا الإطار عرف **(Michael Porter و آخرون)** التنافسية بأنها "مجموعة من المؤسسات و السياسات الاقتصادية الداعمة لمعدلات نمو اقتصادي عالية في الأمد المتوسط، حيث تؤدي معدلات النمو الموجبة في الدول المتقدمة إلى زيادة الأجور و رفع الربحية و خلق مزيد من فرص العمل، في حين تساعد تلك المعدلات في الدول النامية على التخفيف من حدة الفقر و ضمان تحسن مجالات التنمية البشرية".[11]

تجدر الإشارة إلى أنه و في إطار تعريف التنافسية بوصفها مجموعة من المؤسسات والسياسات و العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما، حيث يحدد مستوى الإنتاجية معدلات العائد التي تحققها الاستثمارات المنجزة في الاقتصاد و التي تعتبر موجها لمعدل النمو، توجد فرصة كبيرة ليتمكن البلد الأكثر تنافسية من تحقيق مكاسب في النمو و الازدهار على المديين المتوسط و الطويل.[12]

مما سبق يتضح أن التنافسية مفهوم مُعقد و متعدد الأبعاد يشير إلى منظومة متكاملة ترتكز على جهود الدولة لتوفير بيئة أعمال مواتية للاستثمار قصد إنتاج سلع و تقديم خدمات قادرة على تلبية حاجات الأسواق الدولية من جهة، و تحقيق نمو سريع في إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للفرد على مدى فترات طويلة من جهة أخرى، مما يسمح برفع مستوى معيشة الأفراد.

ثانيا: مؤشرات قياس التنافسية القومية:

توفر مؤشرات القدرة التنافسية المعلومات اللازمة التي تساعد صانعي القرار على مواجهة تحديات النمو و زيادة الإنتاجية من خلال:[13]

- توضيح حالة الاقتصاد بالمقارنة بين أداءه في الفترات المختلفة و بين أداءه مقارنة بأداء الاقتصاديات الأخرى.

- تشخيص العوامل التي تعيق النمو و الكفاءة الاقتصادية.
- إقناع قادة الصناعة و المسؤولين الحكوميين و الجهات المانحة بالحاجة إلى الإصلاحات الاقتصادية و تحسين الأوضاع التنافسية.
- تعتبر أداة مفيدة لتعريف المستثمر الدولي بالبيئة العالمية التي يرغب في دخول مجالها.

يستند تقييم التنافسية في تقرير التنافسية العالمي إلى مؤشر التنافسية العالمي الذي وضعه أستاذ الاقتصاد بجامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية (Xavier Sala-i-Martin) في عام 2005 لصالح المنتدى الاقتصادي العالمي، و هو أيضا أحد المشاركين في إعداد تقرير عام 2014، حيث يدمج هذا المؤشر مؤشري تنافسية النمو و تنافسية الأعمال، و يحتوي في مكوناته مؤشرات الاقتصاد الكلي و مؤشر نوعية/جودة بيئة الأعمال المحلية (الاقتصاد الجزئي).

1- لمحة عن مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر تقرير التنافسية العالمي بشكل سنوي عن المنتدى الاقتصادي العالمي[14] (World Economic Forum)، و يعنى بدراسة تنافسية اقتصاديات الدول المشاركة في التقرير و ترتيبها وفقا للمؤشرات و العوامل المحددة لتنافسية الاقتصاد و بيئة الأعمال مقارنة بأداء الدول المشاركة، و في هذا الشأن يقول (Xavier Sala-i-Martin): "إن مؤشر التنافسية العالمي يوفر نافذة تطل على الاتجاهات طويلة الأمد التي تشكل تنافسية اقتصاديات العالم، و في هذا الإطار نعتقد أنه يقدم رؤية متعمقة و مفيدة للمجالات المهمة التي يتعين على الدول اتخاذ الإجراءات بشأنها إذا ما أرادت تحسين إنتاجيتها و هو الأساس الذي سيحدد مستقبلها الاقتصادي."

يتم حساب المؤشر باستخدام نوعين مختلفين من البيانات (كمية و نوعية)، و ما يقرب من ثلث المؤشرات تتوافق مع البيانات المقدمة بشكل رئيسي من قبل المنظمات الدولية الكبرى مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، اليونسكو و غيرها، أما بقية المؤشرات المستخدمة فتستمد من استطلاعات الرأي السنوية التي يجريها المنتدى الاقتصادي العالمي مع المديرين التنفيذيين (مسح الرأي التنفيذي)، هذا المسح لكبار رجال الأعمال يقدم تقييما نوعيا أكثر للقدرة التنافسية.

- البيانات الكمية:

منها البيانات المتعلقة بالأداء الاقتصادي و يتم الحصول عليها من خلال النشرات الإحصائية المحلية و الدولية المنشورة.

- **البيانات النوعية**:

يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد آراء وملاحظات رجال الأعمال في الدول المشاركة بهذا التقرير، حيث يتم اختيارهم بناء على أسس معينة تحدد من قبل المنتدى الاقتصادي العالمي.

و يرتكز تقرير التنافسية العالمي في منهجيته على تصنيف الدول المشاركة بحسب وضعها في مراحل النمو و التطور الاقتصادي المختلفة، حيث يفترض التقرير أن المحركات التي تؤدي للتنافسية تختلف باختلاف المراحل الثلاث للنمو، و هي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة و الفعالية و مرحلة الاقتصاد المعتمد على المعرفة و الابتكار، و ذلك وفق الناتج المحلي الإجمالي للفرد من جهة و أهمية الموارد الطبيعية في الاقتصاد من جهة أخرى.

2- المجموعات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي:

يتم حساب درجات مؤشر التنافسية العالمي عن طريق جمع البيانات العامة و الخاصة المتعلقة بـ 12 محورا أساسية، تمثل الدعائم الأساسية للتنافسية و التي تكون جميعها صورة شاملة للوضع التنافسي للدولة، تتوزع هذه المحاور على ثلاث مجموعات كما يلي:

أ. المجموعة الأولى: مجموعة المتطلبات الأساسية:

تضم هذه المجموعة أربع محاور يندرج تحتها 46 مؤشرا فرعيا كما يلي:

- **المؤسسات**:

تعد عنصرا أساسيا للتنافسية، ذلك أنها تحدد الإطار القانوني و الإداري للتفاعل بين الأفراد، المؤسسات و الحكومة لتوليد الثروة، و يندرج ضمن هذه الفئة: التحديد الواضح لحقوق الملكية، الإدارة العامة الفعالة و الشفافة، استقلالية القضاء و نزاهته، ضمان الأمن المادي، إلى جانب المعايير الصارمة لحوكمة الشركات.

- **البنية التحتية**:

تعتبر عنصرا أساسيا في النشاط الاقتصادي لعدة أسباب: فالبنية التحتية للنقل أمر بالغ الأهمية في إيصال السلع بشكل سريع و منخفض التكلفة للأسواق، كما تسمح إمدادات الكهرباء بإنتاج سلس و دون انقطاع، فيما تضمن خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية الاتصال الفعال.

- **الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي**:

هذا العنصر بالغ الأهمية ذلك أن غياب الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي يصعب أعمال المؤسسات، حيث يحد التضخم من قدرة الشركات على التخطيط و الاستثمار، كما يؤدي ثقل عبء الضرائب على المدى الطويل وارتفاع معدل الدين العام و عدم فعالية النظام المالي إلى انخفاض الأموال الموجهة للاستثمار إضافة إلى ارتفاع معدل الفوائد.

- **الصحة و التعليم الابتدائي:**

يعتبر هذا العنصر حاسما ذلك أن القوى العاملة التي تتمتع بصحة جيدة و لها مستوى تعليمي تكون أكثر استعدادا لاستغلال كامل إمكانياتها.

ب. المجموعة الثانية مجموعة محفزات الكفاءة:

تحوي المجموعة الأكبر من المحاور والمؤشرات حيث تضم 6 محاور من أصل 12 محورا يحتويها التقرير، و ينضوي تحتها 49 مؤشرا فرعيا:

- **الاستثمار المتقدم في رأس المال البشري**:

من المستحيل على الدول تسلق سلم التنمية دون الاستثمار في التعليم العالي و التدريب، مع الأخذ في الاعتبار المهارات المطلوبة والتي ترتكز عليها عملية إنتاج و تطوير منتجات أكثر تعقيدًا، ذلك أن لِكَمٍّ و نوعية التعليم العالي الدور الأكبر في رفع تنافسية اقتصاد ما، حيث يكون المجتمع قادرا على الخوض في مجالات الإنتاج المتقدم و البحث و التطوير المتخصص، إلى جانب رفع مستويات الإدارة وتنامي الاستثمار في مجالات التدريب و تطوير مهارات و قدرات القوى العاملة.

- **كفاءة سوق السلع**:

تعتبر المنافسة القوية عاملا مهما في الربحية و الابتكار، لأنها من جهة تستبعد من السوق الشركات غير الكفؤة، و تسهل دخول أنشطة جديدة من جهة أخرى.

- **كفاءة سوق العمل**:

يعتبر عنصرا مهما لضمان الاستخدام الأمثل للكفاءات داخل الاقتصاد، فسوق العمل المرن إلى جانب وضع هيكل الحوافز على أساس الجدارة و المهارة دون تمييز هو ما يجعله أقدر على تحقيق تنافسية أفضل.

- **تطوير الأسواق المالية**:

زاد الاهتمام مؤخرا بأداء الأسواق المالية، حيث يضم هذا العنصر عاملين رئيسيين لزيادة القدرة التنافسية هما: ربحية النظام المالي كمصدر للتمويل بالنسبة للشركات، إلى جانب استقرار و موثوقية النظام المالي.

- **الاستعداد التكنولوجي**:

يعكس قدرة البلد على اعتماد أحدث التقنيات واستخدامها لزيادة الإنتاجية. و هنا لا بد من التفريق بين مصطلح اعتماد التكنولوجيا والابتكار التكنولوجي، فهذان العاملان لهما تأثيران مختلفان على القدرة التنافسية، فاعتماد التكنولوجيا يسمح بزيادة إنتاجية العمليات القائمة، في حين يعمل الابتكار التكنولوجي على دفع الحدود التكنولوجية.

- **حجم السوق**:

يأخذ هذا العنصر بعين الاعتبار بسبب الأسواق الكبيرة و الممتدة، والتي تعتبر أسواق محلية تمتد إلى الأسواق الدولية و تسمح للشركات بتحقيق وفورات الحجم.

ت.المجموعة الثالثة مجموعة عوامل الابتكار و التطوير: تضم هذه المجموعة محورين رئيسين و حوالي 16 مؤشرا فرعيا:

- **تطور بيئة الأعمال**:

يلعب تطور سير الأعمال و الاستراتيجيات لدى الشركات دورا هاما في تعزيز الإنتاجية و إنتاج سلع متطورة و مميزة و متنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبيا، في حين تسمح أنشطة التسويق و التوزيع بزيادة الإنتاجية من خلال زيادة قيمة السلع والخدمات.

- **الابتكار**:

يعد الابتكار عنصرا حاسما في تحقيق إنتاجية مستدامة من خلال قدرته على دفع حدود التكنولوجيا، و يبرز الابتكار ضمن منظومة شاملة و مترابطة و متكاملة من البيئة الداعمة له، حيث تشمل المؤسسات الوطنية سواء العامة و الخاصة و مراكز البحث و التطوير و توافر العلماء و المهندسين المتميزين و التشديد على حماية حقوق الملكية الفكرية.

المحور الثاني: واقع أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي

ترتكز هذه الدراسة على تحليل أداء المحاور و المؤشرات على مدى سبع سنوات وربطها بأبرز الإجراءات ذات العلاقة، في محاولة لتفسير أسباب تقدم أو تراجع الأداء، وتحليل انطباعات رجال الأعمال العاملين في القطاعات الاقتصادية على اعتبار أن التقرير قائم في جزء كبير منه على تقييم اتجاهاتهم و آرائهم.

أولا: ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي:

ضم تقرير التنافسية العالمي (2014-2015) عددا قياسيا من 144 اقتصادا، و هو ما يجعله التقييم الأكثر شمولا من نوعه، كما أنه يحتوي على معلومات تفصيلية عن كل الاقتصاديات المشمولة في الدراسة وجداول بيانية و تصنيفات عالمية تغطي أكثر من 100 مؤشر. و قد استبعد تقرير (2014-2015) من التغطية خمس دول، و يتعلق الأمر بـ (البنين، البوسنة و الهرسك، بروناي دار السلام، الإكوادور و ليبيريا)، و ذلك بسبب تعذر إجراء مسح البيانات، فيما شملت الدراسة دولة طاجاكستان.[15]

إن المتتبع لترتيب الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي (2014-2015) يجد أنها احتلت المرتبة 79 من أصل 144 دولة، متقدمة بواقع 21 مرتبة مقارنة بعام 2013 و 31 مرتبة مقارنة بعام 2012، الجزائر جاءت في مراتب متأخرة ضمن تقرير التنافسية لعام (2012-2013) حيث احتلت المرتبة 110 من أصل 144 دولة، متراجعة بواقع 23 مرتبة مقارنة بعام 2011 لصالح دول شاركت في تقرير عام (2011-2012) فالتراجع كان فعليا و لا يفسر بمشاركة دول جديدة[16] وضعها التنافسي أفضل من الجزائر.

الجدول التالي يوضح تطور أداء الجزائر التنافسي خلال الفترة (2008-2014)، مع التنويه إلى أن زيادة المرتبة تعني تراجعا في الترتيب.

جدول رقم 1: تطور أداء الجزائر التنافسي خلال الفترة (2008-2014)

2015-2014 (من أصل 144)		2014-2013 (من أصل 148)		2013-2012 (من أصل 144)		2012-2011 (من أصل 142)		2011-2010 (من أصل 139)	
المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة	المؤشر	المرتبة
4.1	79	3.8	100	3.7	110	4	87	4	86

Source : World Economic Forum, the global competitiveness reports (2010-2011)/(2011-2012)/(2012-2013)/(2013-2014)/(2014-2015)

يتضح من خلال تحليل الجدول رقم 1 أن الجزائر سجلت تحسنا في ترتيبها ضمن مؤشر التنافسية العالمي بين 2008-2011 و هذا بواقع (12) مرتبة، و ذلك بتحقيق 4 درجات[17] عام 2011 من أصل 7 درجات، مع تسجيل ارتفاع بـ 0.3 درجة مقارنة بعام 2008 لتنخفض درجة المؤشر عام 2012 بواقع 0.3 درجة بتحقيق 3.7 درجة و هذا ما يعني تراجع الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري. كما يلاحظ تراجع ترتيب الجزائر بشكل كبير بين الدول المشاركة، و ذلك من المرتبة 83 من أصل 133 دولة عام 2009 إلى المرتبة 86 عام 2010 من أصل 139 دولة مشاركة، و ذلك بسبب الانكماش الاقتصادي الذي أدى إلى فقدان الميزة التنافسية للدولة، فقد انتقل الاقتصاد الكلي من الترتيب الثاني عالميا عام 2009 إلى الترتيب 57 عالميا عام 2010، و يعود هذا التراجع في مستوى الاقتصاد الكلي إلى عدة عوامل نذكر منها:[18] العجز الكبير في الميزانية، انخفاض المدخرات الوطنية، ارتفاع معدل التضخم و الدين العام.

كما تراجع ترتيب الاقتصاد الجزائري بواقع (27) مرتبة عام 2012 مقارنة بعام 2011 حيث احتلت المرتبة 110 من أصل 144 دولة، حيث شمل هذا التراجع مجموعات المحاور الرئيسية الثلاث للتقرير. و قد صنفت الجزائر في المركز 79 من أصل 144 دولة شملها المسح عام 2014 مقابل المرتبة 100 من أصل 148 دولة عام 2013، و ذلك بتحقيق 4.1 درجة عام 2014 من أصل 7 درجات، مع تسجيل ارتفاع بـ 0.3 درجة مقارنة بعام 2013، و ذلك بفضل الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة.

و قد استند الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي و الذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 144 دولة، كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق.

و في مسح أجراه المنتدى الاقتصادي العالمي شمل عددا من رجال الأعمال طلب منهم تحديد أكثر خمسة عوامل تعيق ممارسة الأعمال في اقتصاديات دولهم و ذلك بتصنيفها من 1 (الأكثر إشكالية) إلى 5 من أصل 16 عاملا، و من ثم جدولة إجاباتهم و ترتيبها (انظر الجدول الملحق رقم 2). و الذي يوضح أن أكثر التحديات التي تعيق أداء الأعمال في الجزائر إمكانية الحصول على التمويل بمعدل 15.1% من إجابات رجال الأعمال الذين شملهم استطلاع الرأي، يليها مشكل الفساد بمعدل 13.9% و البيروقراطية الحكومية بنسبة 12.6%، كما تشكل معدلات الضرائب عائقا بنسبة 9.4%، تليها أنظمة و لوائح العمل المقيدة بمعدل 6.2%، و مثلها مشكل نقص القوى العاملة المؤهلة بمعدل 6.1%.

ثانيا: تصنيف الجزائر ضمن مراحل تطور القدرات التنافسية للاقتصاديات:

إن أداء المحاور الرئيسية لقياس التنافسية يؤثر في كل بلد بشكل مختلف حسب مرحلة التطور التي يمر بها اقتصاد البلد، فكلما انتقلت الدول من مرحلة لأخرى تميل الأجور إلى الارتفاع و تعمد معها الدولة إلى رفع إنتاجية العمل للمحافظة على دخل أعلى، و من هنا تتضح العلاقة الطردية بين التنافسية و الإنتاجية و الأجور، فكلما ارتفع الأداء التنافسي للاقتصاد كلما ارتفعت الإنتاجية و ارتفعت معها الأجور، و هكذا ينتقل البلد إلى مرحلة التطور اللاحقة. و في هذا الإطار يقسم تقرير التنافسية العالمي الدول المشاركة ضمن خمس مراحل حسب تطور القدرات التنافسية لاقتصادياتها على الشكل التالي:[19]

1- المرحلة الأولى: الاقتصاديات المعتمدة على الموارد الطبيعية:

في هذه المرحلة تتنافس الدول فيما بينها على أساس الموارد المتوفرة كوفرة الأيدي العاملة و الموارد الطبيعية، حيث تعتمد طبيعة المنافسة بين منشآت الأعمال في هذه الاقتصاديات على أساس سعر المنتجات غير المتطورة و تعمد إلى استخدام العمالة ذات الإنتاجية المتدنية و الأجور المنخفضة. و بالنظر لتقسيم مجموعات و محاور مؤشر التنافسية العالمي نرى أن العوامل المؤثرة بشكل أساسي في تنافسية اقتصاديات هذه المجموعة هي المحاور المندرجة تحت مجموعة المتطلبات الأساسية.

2- المرحلة الانتقالية الأولى:

الاقتصاديات في المرحلة الانتقالية بين المرحلة الأولى و الثانية.

3- المرحلة الثانية: الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة و الفاعلية:

في هذه المرحلة يتوجب على الدول بذل مزيد من الجهد لاستحداث و تبني طرق إنتاج أكثر كفاءة و فاعلية والسعي للارتقاء بنوعية المنتجات للتمكن من مواكبة ارتفاع الأجور مع المحافظة على مستويات الأسعار، و تعتمد القدرة التنافسية في هذه المرحلة على محاور مجموعة محفزات الكفاءة.

4- المرحلة الانتقالية الثانية:

الاقتصاديات في المرحلة الانتقالية ما بين المرحلة الثانية والثالثة.

5- المرحلة الثالثة: الاقتصاديات المعتمدة على المعرفة و الابتكار:

في هذه المرحلة ترتكز المنافسة بين الاقتصاديات على أساس تقديم منتجات مبتكرة و فريدة من نوعها لتتمكن من مجاراة ارتفاع أجور العمالة و المحافظة على مستوى المعيشة المرتفع

لمواطنيها، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال سعي منشآت الأعمال في هذه الدول لاستحداث و ابتكار منتجات جديدة و مختلفة معتمدة على أحدث وسائل الإنتاج و أكثرها تطورا، و بالتالي يصبح تأثير محوري مجموعة عوامل الابتكار و التطوير مهما للقدرة التنافسية لتلك الاقتصاديات.

إذن فمؤشر التنافسية يعطي أهمية أعلى للعوامل المؤثرة في تنافسية الاقتصاد حسب مرحلة التطور التي يمر بها (انظر الجدول الملحق رقم 3)، و الذي يوضح أن تقييم أداء الاقتصاد الجزائري يصنف ضمن المرحلة الانتقالية الأولى بين المرحلة الأولى و الثانية خلال عام 2014، حيث قدر الوزن النسبي للمؤشرات الفرعية لمجموعة المتطلبات الأساسية بـ 59% و لمجموعة محفزات الكفاءة بـ 35.7% و لعوامل الابتكار و التطوير بـ 5.2%. فإلى جانب ترتيب الجزائر المتأخر في المرتبة 79 من أصل 144 دولة عام 2014، نجد أنها لم تتمكن بعد من الانتقال إلى المرحلة الثانية و ما زالت تراوح مكانها في المرحلة الانتقالية الأولى، و هذا ما يشكل عبئا كبيرا لتحسين ترتيبها العام و هو ما يحتم ضرورة العمل على تحسين الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري للعمل بكفاءة و فعالية أكبر، و على كافة المحاور لتحسين تصنيفه إلى المرحلة الثانية.

ثالثا: أداء الاقتصاد الجزائري في مؤشر التنافسية العالمي مقارنة بالدول العربية:

حققت العديد من دول الشرق الأوسط مراتب متقدمة في القائمة التي تضم 144 دولة ضمن تقرير التنافسية العالمي (2014-2015) بحلول دولة الإمارات في المرتبة الأولى عربيا و 12 عالميا، تليها قطر في المرتبة الثانية عربيا و 16 عالميا، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة عربيا و 24 عالميا، تليها الكويت في المرتبة الرابعة عربيا و 40 عالميا، ثم البحرين في المرتبة الخامسة عربيا و 44 عالميا (انظر الجدول الملحق رقم 4)، و ذلك بفعل الجهود الذي بذلتها هذه الدول لتحسين بنيتها التحتية مما انعكس على تنافسية بيئة الأعمال بشكل عام.

دولة الإمارات العربية المتحدة و التي دخلت قائمة أول عشرين دولة في هذا التقرير متقدمة بواقع 7 مراتب مقارنة بعام 2013، تؤكد موقعها كأكثر الدول العربية تنافسية، إضافة لكون اقتصادها من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، فقد تحسن أداء دولة الإمارات بشكل لافت في 78 مؤشرا فرعيا من أصل 144 مؤشرا خلال سنة واحدة فقط، و أحرزت مراكز عالمية متقدمة في العديد من المؤشرات الرئيسية لتقرير التنافسية العالمي، و حلت الأولى عالميا في مؤشرات جودة الطرق، غياب الجريمة المنظمة و قلة التضخم، و حلت الثانية عالميا في مؤشرات

مشتريات الحكومة من التكنولوجيا المتقدمة، فعالية الإنفاق الحكومي، جودة البنية التحتية وقطاع الطيران و قلة العقبات التجارية.

كما جاءت دولة الإمارات في المرتبة الثالثة عالميا في مؤشرات ثقة المواطن بالقيادة السياسية و الحكومة، قلة البيرقراطية الحكومية، جودة الموانئ، كفاءة الإجراءات الجمركية، استقطاب التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر و في اجتذاب المواهب المتخصصة في بناء اقتصاد المعرفة... و قد حافظت الإمارات و للعام الثامن على التوالي على تواجدها عالميا ضمن الاقتصاديات القائمة على الإبداع و الابتكار التي يعرفها المنتدى العالمي بأنها: "الاقتصاديات التي يمكنها المحافظة على مستوى أعلى للأجور و العمل بتخطيط استراتيجي للارتقاء بمستويات المعيشة و جودة الحياة."[20]

و بمقارنة الجزائر مع بقية الدول العربية نجد أنها احتلت مراتب متأخرة عالميا، فهي على مستوى منخفض من التنافسية مقارنة بالدول العربية، حيث جاءت في المرتبة العاشرة عربيا عام 2014، و هو ما يشير لوجود فجوة تنافسية لا بد من اتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليصها وتحسين تنافسية الجزائر مقارنة بالدول العربية المماثل اقتصادها لاقتصادنا.

رابعا : تحليل أداء الجزائر حسب المحاور الرئيسية و المؤشرات الفرعية:

شهد أداء الجزائر تحسنا في جميع المؤشرات لكل المجموعات بين عامي (2013-2014)، بعد ذلك التراجع المسجل في جميع المؤشرات بين عامي (2011-2012) (انظر الجدول الملحق رقم 5).

أ- مجموعة المتطلبات الأساسية:

تراجعت مرتبة الجزائر عالميا في مجموعة المتطلبات الأساسية عام 2012 بواقع (14) مرتبة مقارنة بعام 2011، ليتحسن ترتيب الجزائر في هذه المجموعة عام 2014 بواقع (27) مرتبة مقارنة بعام 2013، و يعود السبب الرئيسي لهذا التحسن إلى تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر الهدر في الإنفاق العام باحتلالها المرتبة 74 بفارق 27 مرتبة مقارنة بعام 2013، كما احتلت المرتبة 77 في مؤشر المحاباة في قرارات المسؤولين الحكوميين بفارق 33 مرتبة مقارنة بعام 2013، و جاءت في المرتبة 80 في مؤشر ثقة الجمهور في السياسيين بفارق 28 مرتبة مقارنة بعام 2013، و المرتبة 85 في مؤشر استقلالية القضاء متقدمة بفارق 10 مراتب مقارنة بعام 2013، فيما تراجعت مرتبة الجزائر في مؤشر قوة حماية المستثمرين عام 2014 بفارق 14 مرتبة مقارنة بعام 2013، حيث جاءت في المرتبة 83 عالميا. كما سجل تحسن في ترتيب المؤشرات الخاصة بوجهة نظر قادة الأعمال حول كلفة الإرهاب والجريمة المنظمة و أعمال العنف على

الأعمال. غير أنه لا بد من الإشارة إلى أنه و رغم تحسن ترتيب الجزائر في أغلب المؤشرات التي تنضوي تحت محور المؤسسات، إلا أنها ما زالت تحسب على المراتب المتأخرة بعيدة كل البعد عن المراتب المتقدمة، و من الجدير بالذكر أيضا أن هذه المؤشرات المقاسة توضح مدى ضعف الشراكة بين القطاعين العام و الخاص، و المطلوب من الحكومة مستقبلا العمل على تفعيل آليات الشراكة.

كما أحرزت الجزائر تقدما في الترتيب عام 2014 في محور استقرار الاقتصاد الكلي بواقع 23 مرتبة مقارنة بعام 2013، حيث شهدت مؤشرات هذا المحور كلها تحسنا في الترتيب، و ما يلاحظ أن مؤشري معدلات الادخار الوطني الإجمالي و الدين الحكومي العام يشكلان ميزة تنافسية مهمة، ذلك أنهما جاءا في المرتبتين 4 و 5 على التوالي عام 2014 من أصل 144 دولة، كما تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر عجز الميزانية الحكومية بشكل لافت عام 2014، حيث احتلت المرتبة 20 عالميا متقدمة بواقع 51 مرتبة مقارنة بعام 2013، و ذلك رغم ارتفاع عجز الموازنة بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال النصف الأول من عام 2014 ليبلغ 755 مليار دج مقابل 200 مليار دج خلال الفترة نفسها عام 2013، و هو ما يفسر بارتفاع نفقات التجهيز من 840 مليار دج في النصف الأول من 2013 إلى 1258.6 مليار دج في الفترة نفسها عام 2014، بينما بلغت نفقات التسيير 2271 مليار دج مقابل 2056 مليار دج خلال الفترة نفسها عام 2013، في وقت تراجعت عائدات النفط بأكثر من 10% خلال النصف الأول من عام 2014، حيث بلغت 1870 مليار دج مقابل 2086 مليار دج خلال الفترة نفسها من عام 2013.[21]

كما تحسن ترتيب الجزائر في مؤشر التضخم عام 2014 بواقع 58 مرتبة مقارنة بعام 2013، حيث احتلت المرتبة 66 عالميا، و ذلك بفعل النجاعة المسجلة فيما يتعلق بالتضخم، حيث وضعت الحكومة سياسة للحفاظ على القدرة الشرائية من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية و هو ما سمح بخفض نسبة التضخم و إبقاءه في حدود 3.5%، و في هذا الشأن أكد محافظ بنك الجزائر أن "الحد من التضخم الذي شرع فيه في فيفري 2013 تواصل على مدار سنة 2013 و خلال الخمسة أشهر الأولى من 2014." فبعد بلوغه نسبة 2.7% خلال جانفي 2014 شهدت وتيرة التضخم السنوي تراجعا محسوسا عند 1.6% في ماي 2014 قبل أن تستقر عند 2.6% في نوفمبر 2014 مقابل 3.9% خلال الفترة نفسها من عام 2013.[22]

يذكر أن معدل التضخم عام 2013 بلغ 3.3% بعد أن سجل أعلى مستوياته عند 8.9% عام 2012 مقابل 4.5% عام 2011، و يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الأجور في

السنوات الثلاث الأخيرة الأمر الذي أحدث عدم توازن بين العرض و الطلب. و كان بيان صادر عن الديوان الوطني للإحصائيات أرجع ارتفاع النسبة إلى ارتفاع الأسعار عند الاستهلاك بنسبة 9%. يذكر أنه تم عام 2010 إضافة مؤشر جديد هو مؤشر التصنيف الائتماني[23]، حيث احتلت الجزائر المرتبة 66 عالميا عام 2014 مقابل المرتبة 68 عالميا عام 2013 و المرتبة 59 منذ عام 2010.

تحسن أداء الجزائر في محور الصحة و التعليم الأساسي عام 2014 بواقع (11) مرتبة مقارنة بعام 2013، مع ملاحظة تمكن الجزائر من إحراز تقدم ملموس في مؤشري معدل انتشار فيروس الإيدز و معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي، حيث سجلت على التوالي المرتبة 1 و 41 و هو ما يدل على الأثر الإيجابي للسياسات الحكومية في قطاعي الصحة و التعليم الأساسي، وهو ما يجعل هذين المتغيرين ميزة تنافسية[24] يجب استغلالها لتحسين الأداء التنافسي مستقبلا.

و قد جاء ترتيب الجزائر ضمن محور البنية التحتية متأخرا باحتلالها الترتيب 106 عالميا للفترة (2013-2014) متأثرا بتراجع أغلب مؤشراته الفرعية و التي تشمل جودة البنية التحتية، جودة الطرق و البنية التحتية للسكك الحديدية، جودة البنية التحتية للموانئ، جودة البنية التحتية للنقل الجوي، اشتراكات الهاتف النقال، نوعية خدمات تزويد الكهرباء، و ذلك رغم تخصيص جزء هام من البرامج الخماسية المتتالية التي بلغت 400 مليار دولار منذ 10 سنوات في مشاريع البنية التحتية كالطرقات و السدود و الموانئ و مختلف المرافق، إلا أن الجزائر بقيت حبيسة مراتب متخلفة ما يطرح أسئلة جوهرية عن حقيقة ما تم إنجازه.[25]

ب- مجموعة محفزات الكفاءة:

شهدت هذه المجموعة تحسنا في الترتيب العالمي عام 2014 بواقع (8) مراتب مقارنة بعام 2013، و ذلك بسبب تحسن كافة المحاور التي تنضوي تحت هذه المجموعة، حيث تحسن محور التعليم العالي و التدريب بواقع (3) مراتب بفعل تحسن أغلب المؤشرات المندرجة ضمنه بما فيها جودة النظام التعليمي بـ (19) مرتبة و جودة تعليم الرياضيات و العلوم بـ (19) مرتبة و جودة إدارة المدارس بـ (20) مرتبة و مؤشر إيصال الانترنت للمدارس بـ (5) مراتب و مدى توفر خدمات البحوث و التطوير بـ (10) مراتب و مؤشر مدى تدريب الموظفين بـ (21) مرتبة، فيما شهد مؤشرا الالتحاق بالتعليم الثانوي و الالتحاق بالتعليم العالي تراجعا بواقع (15) مرتبة و مرتبتين على التوالي.

و في محور كفاءة سوق السلع احتلت الجزائر مراتب متدنية، و ذلك باحتلالها مراتب متأخرة في عدة مؤشرات تندرج ضمن هذا المحور، نذكر منها: شدة المنافسة المحلية و إجمالي

معدل الضرائب و معدل الأرباح، انتشار العوائق التجارية، التعريفات الجمركية، انتشار الملكية الأجنبية و مؤشر عبء الإجراءات الجمركية. و ضمن المجموعة ذاتها شهد محور كفاءة سوق العمل تقدما بواقع (8) مراتب، غير أن الجزائر احتلت عالميا مراتب متأخرة جدا باحتسابها 139 من أصل 144 دولة عام 2014 مقابل 147 من أصل 148 دولة عام 2013، و ذلك بفعل احتلال الجزائر مراتب متأخرة في أغلب مؤشرات هذا المحور بما فيها التعاون في العلاقة بين العمال و صاحب العمل، مؤشر الاعتماد على الإدارة المحترفة، قدرة البلد على إبقاء المواهب، قدرة البلد على جذب المواهب، في حين احتلت الجزائر المرتبة الأخيرة في مؤشر معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة للفترة (2013-2014).

و في مسح أجراه الديوان الوطني للإحصائيات للحصول على أهم المؤشرات المتعلقة بسوق العمل بلغت نسبة العمالة التي تعرف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق حوالي 37.5% على المستوى الوطني (60.5% لدى الذكور، 14% لدى الإناث)...فيما بلغت نسبة البطالة 9.8% خلال أفريل 2014.[26]

و ضمن هذه المجموعة دائما شهد محور كفاءة السوق المالي تحسنا بواقع (6) مراتب، غير أن الجزائر ما زالت تراوح مكانها في مراتب متأخرة، حيث احتلت المرتبة ما قبل الأخيرة عام 2013 و المرتبة 137 من أصل 144 دولة عام 2014، و ذلك بفعل تذيل الجزائر الترتيب في أغلب مؤشرات هذا المحور، حيث احتلت الجزائر المرتبة 133 عام 2014 في مؤشري مدى توفر الخدمات المالية و متانة البنوك على الرغم من العوائد النفطية. و المرتبة 134 في مؤشر التمويل من خلال سوق الأسهم المحلية، و المرتبة 135 في مؤشر القدرة على تحمل تكاليف الخدمات المالية، على الرغم من أنه شهد تقدما بواقع (11) مرتبة مقارنة بعام 2013، فيما احتلت الجزائر المرتبة 136 عالميا في مؤشر تنظيم بورصات الأوراق المالية متقدمة بواقع (6) مراتب مقارنة بعام 2013، و عليه يجب أن تركز الجزائر جهودها على تحسين كفاءة أسواق المنتجات، أسواق العمل و الأسواق المالية.

و قد شهد محور الجاهزية التكنولوجية تقدما بواقع (7) مراتب ليكون بذلك المحور الأكثر تقدما ضمن مجموعة محفزات الكفاءة، و رغم تحسن ترتيب الجزائر في كل المؤشرات المندرجة تحت هذا المحور إلا أنها احتلت مراتب متأخرة جدا في مؤشر مدى توفر أحدث التقنيات ومؤشر استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات و مؤشر نقل الاستثمار الأجنبي المباشر للتكنولوجيا، و مؤشر اشتراكات الهاتف النقال. و ضمن المجموعة ذاتها عرف محور حجم السوق تقدما بسيطا عام 2014 بواقع مرتبة واحدة، بعدما تحسن ترتيب مؤشر حجم السوق المحلي بـ (4) مراتب، حيث جاء في المرتبة 45 عالميا عام 2014 مقابل المرتبة 49 عالميا عام

2013، ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي بـ (3) حيث جاء في المرتبة 45 عالميا عام 2014 مقابل المرتبة 48 عالميا عام 2013، ما يجعلهما ميزة تنافسية يجب استغلالها لتحسين الأداء التنافسي مستقبلا. في حين تراجع ترتيب مؤشر حجم السوق الأجنبي بـ (3) مراتب مشيرا لانخفاض قيمة الصادرات، حيث أكدت نشرية صادرة عن الجمارك الجزائرية تراجع الصادرات عام 2014 بنسبة 3.11% مقارنة بعام 2013، حيث بلغت حوالي 62956 مليون دولار عام 2014 مقابل 64974 مليون دولار عام 2013. و يعود هذا الانخفاض إلى تراجع صادرات المحروقات بنسبة 4.47% مقارنة بعام 2013 بفعل هبوط أسعار النفط.

ت-مجموعة عوامل الابتكار و التطوير:

تحسن ترتيب الجزائر ضمن هذه المجموعة عام 2014 بواقع (10) مراتب مقارنة بعام 2013، بفعل تحسن ترتيب الجزائر في المحورين التابعين لهذه المجموعة، حيث تقدم أداء محور تطور بيئة الأعمال بنحو (13) مرتبة عام 2014 متأثرا بتقدم مؤشراته الفرعية التسعة، غير أنها ظلت تراوح مكانها في مراتب متأخرة لاسيما مؤشر نوعية الموردين المحليين، التحكم في التوزيع الدولي، تطور عمليات الإنتاج إلى جانب مؤشري عمليات التسويق و الاستعداد لتفويض السلطة.

من جانب آخر تقدم أداء محور الابتكار عام 2014 بواقع (13) مرتبة مقارنة بعام 2013 مدفوعا بتقدم مؤشراته الفرعية السبعة، غير أن عددا من المؤشرات و رغم تحسنها في الترتيب مقارنة بعام 2013 تحسب على مراتب متأخرة، لاسيما مؤشر القدرة على الابتكار حيث احتلت الجزائر المرتبة ما قبل الأخيرة، و مؤشر جودة مؤسسات البحث العلمي باحتلالها المرتبة 127 و مؤشر إنفاق منظمات الأعمال على البحث و التطوير حيث احتلت الجزائر المرتبة 138، و قد احتل مؤشر التعاون بين الجامعات و منظمات الأعمال في مجال البحث والتطوير المرتبة 137 عالميا.

المحور الثالث: متطلبات تنمية تنافسية للاقتصاد الجزائري

إن تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق جعل المؤسسات الجزائرية تنشط في محيط اقتصادي شديد المنافسة، و أمام ضعف القدرة التنافسية لهذه المؤسسات فإنه لابد أن تضع الحكومة أدوات مختلفة لرفع قدرتها التنافسية، و بالتالي تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

أولا: ترقية الاستثمار

يعتبر الاستثمار الأجنبي من الأولويات الرئيسية لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، لما له من دور في توفير التكنولوجيات الحديثة و تشجيع الإنتاج و تنويعه و الاستفادة من خبرته لإحداث

طفرة صناعية، و هو ما يتطلب من الدولة ضرورة العمل على تحسين بيئة الأعمال و إيجاد مناخ ملائم للاستثمار، من خلال تقليص التدابير الإدارية المتبعة و فترة معالجة ملفات الاستثمار، و تسهيل منح الأراضي لإقامة المشاريع و منح إعفاءات ضريبة لفائدة المستثمرين. من جانب آخر لا بد من التركيز على الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية التي تملك فيها الجزائر ميزة نسبية، و من ثم تطوير هذه الميزة و تحويلها إلى ميزة تنافسية.

ثانيا: دعم عملية تأهيل المؤسسات الاقتصادية

تعد عملية دعم و مرافقة المؤسسات الوطنية العمومية و الخاصة ضرورة لمواجهة الصعوبات التي قد تصطدم بها بفعل تحديات المنافسة الخارجية، و هو ما يتطلب تحسين كفاءة هذه المؤسسات وتهيئة محيطها من خلال تكييف أنشطته المالية، المصرفية، الإدارية، الجبائية والاجتماعية مع الواقع الجديد، و هو ما من شأنه تحسين تنافسيتها.

ثالثا: التقييس و القياسة

يعتبر الإشهاد على مطابقة الجودة عنصرا ضروريا في مجال التقييس، ففي إطار إجراءات تحرير التجارة الخارجية و ما ينجر عنها من تفكيك الرسوم الجمركية أصبحت المنتجات الوطنية تواجه منافسة شديدة في الأسواق المحلية و الدولية، و تعتبر الجودة الوسيلة الرئيسية للحماية ومواجهة هذه المنافسة، فحصول المؤسسة على شهادات الإيزو[27] دليل على مطابقة منتجاتها لشروط و معايير متفق عليها عالميا، كما أنه يرفع من ثقة المتعاملين معها، و هذا ما يتطلب تطبيق القوانين و التشريعات التي تتعلق بالصحة العامة و الأمن والسلامة و احترام المواصفات القياسية وأنظمة الضبط المتكامل لجودة المنتجات والتي تحددها المنظمة الدولية للتوحيد القياسي.

رابعا: دعم عمليات التصحيح الهيكلي

يتم ذلك من خلال العمل على تنمية دور القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني مع ضرورة إحياء دور الدولة الاستثماري و الإنتاجي، و محاولة إيجاد نوع من التكامل بين القطاع العام و القطاع الخاص لتجسيد الاستثمارات وفق معايير الكفاءة الاقتصادية بغية تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

خامسا: مراجعة القوانين الاقتصادية

لابد من مراجعة القوانين الاقتصادية قصد جذب الاستثمارات الأجنبية و جلب العملة الصعبة و تحويل التكنولوجيا، لتستفيد منها المؤسسات الوطنية قصد إحياء الصناعة الوطنية وتوطين الإنتاج.

سادسا: الاهتمام بتبني المفهوم التسويقي

يعتبر إتقان فن التسويق مفتاح دعم تنافسية اقتصاديات الدول، و الذي يقوم على دراسة الأسواق لتكوين نظام معلومات عن اتجاهات تلك الأسواق و طبيعة المنافسة بها، كما يتم الاعتماد عليه في تقييم الفرص المتاحة، و من ثم تحديد الأهداف و رسم السياسات المناسبة لاختراق تلك الأسواق.

سابعا: تطوير الشراكة

و يتم ذلك بتوفير مستلزمات تطوير الشراكة من خلال توفير الهياكل القاعدية ومشروعات البنية التحتية و تطوير الخدمات الضرورية لدعم التنافسية، كالخدمات المعلوماتية والتكوين و البحث و التطوير و حماية الملكية الصناعية و غيرها، كما يجب النظر إلى الشراكة باعتبارها فرصة للتعلم من الشريك و الاقتداء به لتطوير الأهداف و الاستراتيجيات والسياسات و السلوك الإداري عموما، مما يساعد على تحسين تنافسية الاقتصاد و يعزز فاعلية المؤسسات الناشطة فيه.

ثامنا: تشجيع الصادرات خارج المحروقات

و يتم ذلك من خلال العمل على وضع آليات خاصة لتنمية الصادرات خارج المحروقات و التدرج في تحرير الواردات بشكل انتقائي، حيث يجب أن تتماشى طبيعة المنتجات المستوردة مع متطلبات السوق الوطنية من حيث المواد الأولية و المنتجات الوسيطة و السلع النهائية، والعمل على تبسيط إجراءات استيراد السلع الوسيطة و مستلزمات إنتاج الفروع الصناعية ذات النشاط التصديري.

تاسعا: اعتماد الذكاء الاقتصادي

مع تقدم المعارف تطورت العوامل المحددة للإنتاج لتشمل الإدارة الذكية و التكنولوجيا العالية و الابتكار و الإبداع، و تخلف المؤسسات الصناعية عن مواكبة هذا الاتجاه يجعلها تفقد أسواقها الحالية و يمنعها من دخول أسواق جديدة، حيث تنافس السلع التي تختزن كمية من الدراسات و من إنتاجية الذكاء السلع التقليدية و تطردها من الأسواق، و لتجنب ذلك يجب إنشاء مكاتب دراسات تضم باحثين و مهندسين على درجة عالية من التفكير التطبيقي والعمل على مرافقتها و تسهيل نشاطها، لما لها من دور في تشجيع المؤسسات على تقديم منتجات تتسم بكثافة عنصر الإبداع و البحث، و بالتالي تتميز بكثافة إنتاجية العقل و بالتالي كثافة الذكاء الاقتصادي[28]. إضافة إلى ذلك فإنه من الضروري مرافقة المؤسسات الوطنية عن طريق تقديم دعم مالي و تقني لها لتطوير قدراتها في مجال الابتكار و البحث العلمي.

هذا و يجب تطوير سياسات التعليم العالي و استحداث مدارس تكوين المهندسين والتقنيين السامين في القطاعات الأكثر تنافسية و فتح مجالات التكوين بما يتلائم مع متطلبات سوق الشغل، مع ضرورة تنويع قنوات التكوين بإشراك كافة الشركاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

النتائج و التوصيات:

تجري أبرز المنظمات الدولية استطلاعات سنوية للرأي بهدف قياس مستويات تنافسية اقتصاديات الدول وفق مجموعة من المؤشرات، و ذلك عبر تقارير التنافسية بغية تقييم نمو الأعمال و جذب الكفاءات و تحليل العائد على الاستثمار، كما تعتبر هذه التقارير أداة لتقييم السياسات و الإجراءات التي تستقطب الأعمال و الاستثمارات و وسيلة لتطويرها. و يعتبر تقرير التنافسية العالمي أبرز هذه الدراسات و أهمها باعتباره الأكثر شمولا بين مجموع هذه التقارير، و قد سمح تحليل تقرير التنافسية العالمي (2014-2015) بتحليل الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري من خلال التعرف على المرتبة التي يحتلها عالميا بين 144 دولة شملها التقرير، إذ يسمح ذلك بتقييم السياسات الاقتصادية و بيئة الأعمال في الجزائر، و قد سمحت هذه الدراسة التحليلية بالتوصل إلى **النتائج** التالية:

- التنافسية هي القدرة على تحقيق الازدهار على المدى الطويل مع المحافظة على التوازن بين الإنتاجية و جودة الحياة للدولة و أفرادها، و تشير التنافسية إلى إيجاد ميزة تسمح للمؤسسة بالاستمرار في السوق و مواجهة المنافسة، و بذلك فإن المنافسة هي المحرك الأساسي للتنافسية.
- تأتي أهمية التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية المناسبة لتوفير كفاءة في تخصيص و استخدام الموارد و تحفيز الإبداع و الابتكار من أجل تعزيز و تحسين مستوى الإنتاجية و جودة الإنتاج و من أجل تحسين مستوى معيشة المستهلكين عن طريق خفض التكاليف و الأسعار.
- إن أداء المحاور الرئيسية لقياس التنافسية يؤثر في كل بلد بشكل مختلف حسب مرحلة التطور التي يمر بها اقتصاد البلد.
- يرتبط تحسين تنافسية الدول إلى حد كبير بقدرة الشركات العاملة فيها على اقتحام الأسواق الدولية من خلال التصدير أو الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تراجع ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي (2012-2013) لا يفسر بمشاركة دول جديدة وضعها التنافسي أفضل من الجزائر، بل هو تراجع فعلي لأنه جاء لصالح دول شاركت في تقرير عام 2011-2012.

- لم تتمكن الجزائر بعد من الانتقال إلى المرحلة الثانية و ما زالت تراوح مكانها في المرحلة الانتقالية الأولى، و هذا ما يشكل عبئا كبيرا لتحسين ترتيبها العام.
- الجزائر على مستوى منخفض من التنافسية مقارنة بالدول العربية، و هو ما يشير لوجود فجوة تنافسية بينهما.

و أمام التراجع الكبير الذي شهده الأداء التنافسي للاقتصاد الوطني و على جميع المحاور ضمن تقرير التنافسية العالمي، فإنه لا بد من الوقوف عند نتائج هذا التقرير و العمل على تخطيط طويل الأجل لتحسين هذا الأداء و تحصيل أداء تنافسي مستدام، و في هذا الإطار نضع **التوصيات** التالية:

- ضرورة العمل على استقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سن القوانين و تعديل التشريعات القائمة بغية توفير بيئة أعمال مواتية و مناخ استثماري جذاب، و ذلك للدور الذي تلعبه في تعزيز النمو و خلق الوظائف و زيادة الإنتاج و نقل التكنولوجيا.
- تعزيز دور الشركات الكبرى في تحسين الأداء التنافسي للاقتصاد الوطني و تشجيعها للانفتاح على العالم الخارجي عبر تطوير شراكات أجنبية، تسمح بتطوير الإنتاج و تحسين نوعيته، مما يسمح لها باكتساب أسواق جديدة.
- ضرورة العمل على تفعيل برامج تأهيل المؤسسات من حيث تحديث تقنيات الإنتاج و رفع الطاقة الإنتاجية و تنويع المنتجات و ملائمتها مع الأسواق العالمية، مما يسمح بتعزيز الإنتاجية و تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني.
- ضرورة إصلاح الأنظمة التعليمية و ربطها بسوق الشغل، و العمل على إزالة العقبات التي تحول دون حرية انتقال العمالة. إضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم و التدريب و التطوير و دعم مؤسسات البحث و التطوير، بغية تفعيل الابتكار و تطوير أساليب الإدارة و الإنتاج.
- الانفتاح و السعي للتأقلم مع البيئة العالمية و ذلك من خلال تفعيل اتفاقيات الشراكة القائمة و محاولة توقيع اتفاقيات دولية جديدة، و ضرورة التأقلم مع تغير الطلب العالمي و التوجه نحو سلع ديناميكية يزيد الطلب عليها، و هو ما يعني تحديث الصناعة و إعادة هيكلتها بشكل يخدم التنافسية.
- ضرورة العمل على تنمية قطاعات اقتصادية محورية جديدة بعيدا عن القطاعات التقليدية كقطاع الطاقة مثلا، و هذا تماشيا مع الاتجاه الحديث للاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات المعتمدة على كثافة الذكاء الاقتصادي و التقنية العالية.

- ضرورة العمل على تكوين تنافسية مستدامة من خلال بناء نظام وطني للبحث و التطوير يعتمد على المهارات البشرية العالية المتوفرة محليا، و عدم الاكتفاء باستيراد المعدات و التقنيات الحديثة، و هو ما يتطلب رفع معدل الإنفاق على البحث و التطوير.

الملاحق

جدول رقم 2: ترتيب أكثر العوامل إشكالية لممارسة الأعمال في الاقتصاد الجزائري من وجهة نظر رجال الأعمال

	عوامل تعيق ممارسة الأعمال	نسبة إجابات رجال الأعمال (%)
1	إمكانية الحصول على التمويل	15.1
2	الفساد	13.9
3	البيروقراطية الحكومية	12.6
4	معدلات الضرائب	9.4
5	قوانين العمل المقيدة	6.2
6	تراجع كفاءة مستوى التعليم للقوى العاملة	6.1
7	عدم كفاية المعروض من البنية التحتية	5.8
8	ضعف أخلاقيات العمل للقوى العاملة الوطنية	5.5
9	النظام الضريبي	5.1
10	سياسة عدم الاستقرار	4.7
11	أنظمة العملات الأجنبية	4.3
12	التضخم	3.2
13	الانقلابات و عدم الاستقرار الحكومي	2.9
14	عدم كفاية القدرة على الابتكار	2.2
15	الجريمة و السرقة	1.9
16	ضعف الصحة العمومية	1.1

Source : World Economic Forum, the global competitiveness report 2014-2015, p 106

جدول رقم 3: الأهمية النسبية للمؤشرات الفرعية و عتبة الدخل الموافقة لمراحل التطور

	مرحلة الاعتماد على الموارد الطبيعية	المرحلة الانتقالية الأولى	مرحلة الاعتماد على الكفاءة و الفاعلية	المرحلة الانتقالية الثانية	مرحلة الاعتماد على الابتكار
الحد الأدنى للناتج المحلي الإجمالي للفرد* (دولار أمريكي)	< 2000	2000-2999	3000-8999	9000-17000	>17000
الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة المتطلبات الأساسية	%60	%60-40	%40	20-%40	%20
الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة محفزات الكفاءة	%35	%50-35	%50	%50	%50
الوزن النسبي لمؤشرات مجموعة عوامل الابتكار و التطوير	%5	%10-5	%10	10-%30	%30

Source : World Economic Forum, the global competitiveness report 2014-2015, p 10

*بالنسبة للاقتصاد المعتمدة على الموارد المعدنية، لا يعتبر الناتج المحلي الإجمالي للفرد المعيار الوحيد لتحديد مرحلة التنمية.

جدول رقم 4: تطور ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2010-2014

الدولة	2010 (من أصل 139 دولة)	2011 (من أصل 142 دولة)	2012 (من أصل 144 دولة)	2013 (من أصل 148 دولة)	2014 (من أصل 144 دولة)
الجزائر	86 ê	87 ê	110 ê	100 é	79 é
السعودية	21 é	17 é	18 ê	20 ê	24 ê
البحرين	37 é	37	35 é	43 ê	44 ê
مصر	81 ê	94 ê	107 ê	118 ê	119 ê
الإمارات	25 ê	27 ê	24 é	19 é	12 é
الأردن	65 ê	71 ê	64 é	68 ê	64 é
الكويت	35 é	34 é	37 ê	36 é	40 ê
لبنان	92	89 é	91 ê	103 ê	113 ê
ليبيا	100 ê	---	113 ê	108 é	126 ê
المغرب	75 ê	73 é	70 é	77 ê	72 é
سلطنة عُمان	34 é	32 é	32	33 ê	46 ê
قطر	17 é	14 é	11 é	13 ê	16 ê
سوريا	97 ê	98 ê	---	---	---
تونس	32 é	40 ê	---	83	87 ê
اليمن	---	138	140 ê	145 ê	142 é
موريتانيا				141	141

Source : World Economic Forum, the global competitiveness reports (2010-2011)/(2011-2012)/ (2012-2013)/(2013-2014)/ (2014-2015)

جدول رقم 5: مرتبة الجزائر في المحاور الرئيسية في تقرير التنافسية العالمي بين 2012- 2014

المحاور الرئيسية	2012 (من أصل 144 دولة)	2013 (من أصل 148 دولة)	2014 (من أصل 144 دولة)	التغير في المراتب 2013-2014
الترتيب العام	110 ê	100 é	79 é	21+
v مجموعة المتطلبات الأساسية	89 ê	92 ê	65 é	27+
1. المؤسسات	141 ê	135 é	101 é	34+
2. النبية التحتية	100 ê	106 ê	106	---
3. استقرار الاقتصاد الكلي	23 ê	34 ê	11 é	23+
4. الصحة و التعليم الأساسي	93 ê	92 é	81 é	11+
v مجموعة محفزات الكفاءة	136 ê	133 é	125 é	8+
5. التعليم العالي و التدريب	108 ê	101 é	98 é	3+
6. كفاءة سوق السلع	143 ê	142 é	136 é	6+
7. كفاءة سوق العمل	144 ê	147 ê	139 é	8+
8. نمو الأسواق المالية	142 ê	143 ê	137 é	6+
9. الجاهزية التكنولوجية	133 ê	136 ê	129 é	7+
10.حجم السوق	49 ê	48 é	47 é	1+
v عوامل الابتكار و التطوير	144 ê	143 é	133 é	10+
11.تطور بيئة الأعمال	144 ê	144	131 é	13+
12.الابتكار	141 ê	141	128 é	13+

Source : World Economic Forum, the global competitiveness reports (2012-2013)/(2013-2014)/(2014-2015)

الهوامش

[1] يتمثل الفرق بين التنافسية و المنافسة في أن التنافسية هي قدرة البلد على تصريف بضاعته في الأسواق الخارجية، أما المنافسة أو المزاحمة هي الشروط التي يتم وفقها الإنتاج و التجارة في البلد المعني، بمعنى الشروط التي تصف السوق المعنية. كما أن المنافسة تشير إلى تسابق عدد من المنتجين على إنتاج سلع و خدمات من خلال محاولة كل منهم جذب أكبر عدد من العملاء، أما التنافسية فتشير إلى قدرة المؤسسات على مواجهة منافسة الآخرين من خلال تحسين الجودة أو خفض التكلفة، و بذلك فإن المنافسة هي المحرك الأساسي للتنافسية.

[2] عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 92

[3] علي طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد البصري، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد 12، 2011، ص:265

[4] محي محمد مسعد، عولمة الاقتصاد في الميزان (الإيجابيات و السلبيات)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص: 234

[5] عمر صقر، مرجع سابق، ص: 92

[6] رياض بن جليلي، سياسات تطوير القدرة التنافسية، العدد 83، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2009، ص: 6

[7] عطية صلاح سلطان، تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الآداء الاستراتيجي، ورقة عمل مقدمة في ندوة "تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الأداء الاستراتيجي" المنعقدة في القاهرة بجمهورية مصر العربية، جوان 2007، ص: 304

[8] سامي عفيفي حاتم، الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية، الكتاب الأول، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، 2005، ص: 283

[9] عطية صلاح سلطان، مرجع سابق، ص: 304

[10] محي محمد مسعد، مرجع سابق، ص: 231

[11] عادل رزق، الإدارة الاستراتيجية لتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة، ورقة عمل مقدمة في ندوة "تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات العامة و الخاصة وفقا لمعايير الآداء الاستراتيجي" و المنعقدة في القاهرة، جمهورية مصر العربية، جوان 2007، ص: 366

[12] Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, étude de la compétitivité du monde arabe 2010, World Economic Forum, p 6

[13] عمر صقر، مرجع سابق، ص: 97

[14] المنتدى الاقتصادي العالمي هو مؤسسة اقتصادية عالمية مستقلة أنشئت عام 1971 يقع مقرها بجنيف، تهدف إلى تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي من أجل تلبية متطلبات العولمة، يتم تمويل أنشطة هذه المؤسسة من خلال الرسوم التي تقدمها أكبر 1000 شركة في العالم، و هم أعضاء في المنتدى، إضافة إلى التبرعات التي تحصل عليها، يقوم هذا المنتدى بعقد حوارات بين الأطراف المختلفة مثل الشركات و الحكومات و السياسيين و الأكاديميين و المفكرين لمناقشة قضايا تتعلق بالاقتصاد العالمي كالعولمة و التبادل التجاري العالمي و التصنيع و غيرها، كما يصدر المنتدى عدة تقارير في عدة مجالات منها تقرير التنافسية العالمي إلى جانب تقارير إقليمية حول القدرة التنافسية مثل تقرير القدرة التنافسية العربية.

[15] World Economic Forum, the global competitiveness report 2014-2015, p 11

[16] شهد تقرير (2012-2013) دخول **ست** دول شملتها الدراسة و يتعلق الأمر ب **(الغابون، غينيا، ليبيريا، سيشل، سيراليون** و **ليبيا)**، فيما استبعد التقرير **أربع** دول هي **بليز، أنغولا** بسبب تعذر إجراء مسح البيانات، إلى جانب استبعاد **سوريا** بسبب تردي الأوضاع الأمنية ما حال دون إجراء المسح التنفيذي بها، كما تقرر عدم تقديم تقرير عن نتائج **تونس** بسبب صعوبة إجراء المقارنات بالسنوات السابقة بفعل تسجيل فاصل هيكلي مهم في البيانات. كما أن أغلب الدول الست التي تمت إضافتها جاءت في مراتب متأخرة عن الجزائر، فقد احتلت الغابون المرتبة 99، غينيا المرتبة 141، ليبيريا المرتبة 111، سيشل المرتبة 76، سيراليون المرتبة 143 و ليبيا المرتبة 113

[17] تتوزع درجات مؤشر التنافسية من 1 كأدنى درجة تنافسية إلى 7 كأعلى درجة تنافسية، و كلما ارتفع رصيد الدولة من النقاط عبر هذا المؤشر دل ذلك على مستوى أعلى من التنافسية، في حين أن انخفاض رصيد الدولة من النقاط يدل على مستوى منخفض من التنافسية، الشيء الذي يفسر بوجود إصلاحات جادة و نوعية في مكونات مؤشر التنافسية، و من أهمها الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي.

[18] Margareta Drzeniek Hanouz, Sofiane Khatib, Op.Cit, p 19

[19] دراسة تحليلية لآداء الأردن في تقرير التنافسية العالمي 2010_2011، إعداد قسم التنافسية، غرفة صناعة الأردن، تشرين الأول 2010، ص: 11

[20] جريدة الاتحاد، الإمارات في صدارة أفضل دول العالم تقدما بتقارير التنافسية العالمية، الخميس 4 سبتمبر 2014. http://www.alittihad.ae/details.php?id=108365&y=2014

[21] تقرير صادر عن وزارة المالية الجزائرية يوم الأربعاء 15 أكتوبر 2014.

[22] وتيرة التضخم السنوي تواصل تراجعها في جوان 2014 بالجزائر، موقع الإذاعة الجزائرية، 26 جويلية 2014، http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20140726/8297.html

[23] التصنيف الائتماني يعني الملاءة الائتمانية العامة للطرف المقابل، أي قدرة الطرف المقابل و رغبته للوفاء بالتزاماته المالية أو الملاءة الائتمانية لإصدار معين من السندات أو أي التزامات مالية أخرى اعتمادا على المخاطر ذات العلاقة.

[24] إذا كان الترتيب العام للدولة أعلى من 51 و ترتيب المؤشر أقل من 50، فإن هذا المؤشر يعتبر ميزة تنافسية.

[25] يومية الخبر، محمد سيدمو، الجزائر من أضعف دول العالم في البنى التحتية، الخميس 5 سبتمبر 2014، http://www.elkhabar.com/ar/economie/353106.html#sthash.4w869Jvu.dpuf

[26] ملف حول النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال أفريل 2014، موقع الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz/

[27] الإيزو (ISO) منظمة دولية غير حكومية تضم ممثلين من معظم دول العالم، لا تهدف للربح تعمل على رفع المستويات القياسية و وضع المعايير و الأسس و الاختبارات و منح الشهادات المتعلقة بها، من أجل تشجيع تجارة السلع و الخدمات على مستوى عالمي في شتى المجالات ما عدا الإلكترونيات، حيث توجد هيئة خاصة بهذا المجال تسمى اللجنة الدولية للكهرباء التقنية (CEI)، فيما تم إنشاء لجنة تقنية مشتركة بين منظمة (ISO) و لجنة (CEI) في مجالات الإعلام الآلي و الاتصالات.

[28] نعني به إدماج المجهود الفكري و مجهود البحث و مجهود التكنولوجيا العالية في القيمة المضافة لأية سلعة أو خدمة تنتج في الأسواق.